

Distr.
GENERAL

A/53/767
S/1998/1214
23 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

البنود ٢٠ و ١٠٥ و ١١٠ من جدول الأعمال
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية
والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم
المتحدة في حالات الكوارث، بما في
ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون
اللاجئين: المسائل المتصلة باللاجئين
والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية
مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين
العام من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذه الرسالة جزءاً من التقرير المستقل المعنون "التقرير العالمي لمنظمة
رصد حقوق الإنسان لعام ١٩٩٩" (انظر المرفق) الذي صدر في أوائل هذا الشهر. ويصف التقرير الانتهاك
الجسيم من قِبَل النظام في أديس أبابا لحقوق الإنسان للإريتريين والإثيوبيين من أصل إريتري الذين
يقيمون في إثيوبيا. وتعتقد حكومتي أن هذا التصرف اللاإنساني جدير برد فوري من جانب المجتمع الدولي.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية
العامة، في إطار البنود ٢٠ و ١٠٥ و ١١٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هايلي منكريوس
السفير
الممثل الدائم

المرفق

التقرير العالمي لمنظمة رصد حقوق الإنسان لعام ١٩٩٩

أحداث الفترة بين كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ - وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨

نيويورك • واشنطن • لندن • بروكسل

إثيوبيا

تطورات حقوق الإنسان

انهار التحالف السياسي والاستراتيجي الوثيق بين إثيوبيا وإريتريا في أوائل أيار/ مايو عندما تحول نزاع طفيف على الحدود إلى مواجهات عنيفة دامت فترة قصيرة. وقد قتل في هذه المواجهات المئات من كلا الجانبين معظمهم من المدنيين. وأدى القتال إلى تشرد آلاف القرويين على كلا جانبي الحدود. وتوقف القتال في منتصف حزيران/يونيه إثر جهود مكثفة للوساطة، ولكن كلا الجانبين واصل تعزيزاته العسكرية الضخمة في الوقت الذي استمرت فيه الحرب الدعائية الشرسة بينهما، كما حد سعي المتطرفين من كلا الجانبين إلى تصعيد الموقف من فرص التوصل إلى تسوية تفاوضية.

وتبادل الطرفان الاتهامات بإساءة كل منهما معاملة مواطني الطرف الآخر الذين كانوا على الجانب الآخر من الحدود عندما شب النزاع. ونفت إريتريا الطرد المتعمد للإثيوبيين وقالت إنها ستظل تتبع سياسة الترحيب بالإثيوبيين الذين يرغبون في البقاء وحمايتهم، بيد أن بيان وزارة الخارجية الإريترية الذي صدر في ٢٦ أيلول/سبتمبر قد أوضح أن عدد الإثيوبيين الذين "عادوا طوعاً" إلى بلدهم يبلغ ٦٠٠ ٦٠٠ إثيوبي.

وثمة أدلة دامغة على قيام السلطات الإثيوبية بحملة متعمدة لطرد الإريتريين والإثيوبيين من أصل إريتري إلى إريتريا. فبحلول أواخر تشرين الأول/أكتوبر، كان قد تم ترحيل ما يقدر بثلاثين ألف شخص، معظمهم مواطنون إثيوبيون لم يحصلوا على الجنسية الإريترية في أعقاب انفصال إريتريا عن إثيوبيا في عام ١٩٩١، وذلك بعد أن حرموا بصفة منتظمة من التمتع بحقوق الإنسان. وسرعان ما تحولت الحملة من استهداف فئات مختارة إلى عمليات ترحيل عشوائية. وقد أشار بيان حكومي يعكس "السياسة" المتبعة في هذا الصدد صدر في ١١ حزيران/يونيه إلى أن بإمكان "الإريتريين المقيمين في إثيوبيا البالغ عددهم ٥٥٠ ٠٠٠ شخص" أن يواصلوا الإقامة والعمل فيها. بيد أن البيان قد أمر، "كإجراء احترازي"، أعضاء المنظمات السياسية والمجتمعية الإريترية بمغادرة البلد لدعمهم المشبوه للجهود الحربية الإريترية، وحدد مهلة إجبارية مدتها شهر للإريتريين الذين يشغلون مناصب "حساسة". وفي حين أن السلطات قد اقترحت

في بادئ الأمر إتاحة الرحيل الاختياري للفئات المستهدفة، فقد شرعت فيما بعد في إلقاء القبض على الأشخاص لا لسبب سوى كونهم إريتريين أو من أصل إريتري، ودون أن تبذل - فيما يبدو - جهودا للتفرقة بين الفئتين. ولم يشمل الترحيل جميع الذين أُلقي القبض عليهم. فقد نقل من هم في سن الخدمة العسكرية إلى معسكرات احتجاز ظل يُحتجز فيها عدد غير معروف من الأشخاص حتى أواخر تشرين الأول/أكتوبر دون تهمة أو محاكمة. ونقل آخرون بالشاحنات، بعد احتجازهم لفترات قصيرة، إلى مخافر حدودية نائية وأمروا بالعبور إلى إريتريا سيرا على الأقدام. وكان بين المحتجزين والمطرودين كثير من مواطني إثيوبيا المتقاعدين المسنين، معظمهم من رجال الأعمال الذين أمضوا معظم سنين عمرهم وربّوا أبناءهم في مقاطعات إثيوبية أخرى عندما كانت إريتريا تكافح للحصول على استقلالها. وأمرت الحكومة بتجميد ممتلكاتهم وإلغاء رخص أعمالهم، لتحرمهم بذلك من مصدر رزقهم هم وأبنائهم. وقد حرمت أسر كثيرة، خلال عمليات الترحيل، من صحبة أبنائها القصر الذين مَنعوا من المغادرة مع أسرهم، أو الذين جرى، في عدد قليل الحالات، ترحيلهم دون أن يرافقهم أحد.

وقد قال رئيس الوزراء ميليس زيناوي في مقابلة مع الإذاعة الإثيوبية في ٩ تموز/يوليه إن المرحلين "أجانب"، وأضاف أن "... كل مواطن أجنبي، سواء كان إريتريا أو يابانيا أو غير ذلك ... يقيم في إثيوبيا انطلاقا من شعور المودة التي تُكنه الحكومة الإثيوبية للآخرين. فإذا ما قلنا 'اذهبوا، لأن لون عيونكم لا يروق لنا'، فإن عليهم المغادرة". بيد أن المسألة أشد تعقيدا مما يُفهم من تصريح رئيس الوزراء. فالأربعين عاما التي سبقت استقلال إريتريا في عام ١٩٩١، كان كلا البلدين جزءا من دولة معترف بها دوليا. وكانت تربط بين الشعبين أواصر ثقافية ودينية ولغوية قوية، كما كان الزواج بينهما شائعا. ويمنح الدستور الإثيوبي، في المادة ٦ منه، الجنسية الإثيوبية بحكم المولد لأي شخص أحد أبويه أو كلاهما إثيوبي. وقد حافظ معظم الإريتريين على جنسيتهم الإثيوبية عندما أصبحت إريتريا مستقلة، ولم تتخذ إثيوبيا أي إجراء قانوني لإلغاء جنسيتهم آنذاك. وكان من نتيجة ذلك أن حكومة إثيوبيا لم يصبح لديها أي أساس قانوني تستند إليه في اعتبار جميع المرحلين أجانب. وتشكل أعمال الاعتقال والاحتجاز وإساءة المعاملة التي تعرض لها المرحلون، سواء كانوا مواطنين أو أجانب، انتهاكا للحق في عدم التمييز والحق في حرية التنقل للذين يضمنهما الدستور الإثيوبي. كما تشكل عمليات الترحيل وما صاحبها من انتهاكات لمجموعة من حقوق المرحلين انتهاكا لالتزامات إثيوبيا بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمعاهدات الأخرى لحقوق الإنسان التي صدقت عليها إثيوبيا بل وأدمجتها في قانون البلد.

الدفاع عن حقوق الإنسان

لا يزال ثمانية أعضاء من مجلس إدارة رابطة حقوق الإنسان قيد الاحتجاز بعد انتضاء عام على اعتقالهم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، حيث وجهت إليهم تهمة التآمر المسلح مع جبهة تحرير أورومو. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، داهمت عناصر أمنية مكاتب الرابطة واستولت على المعدات والملفات التي كانت فيها ثم قامت بتشميع تلك المكاتب. وكانت الحكومة قد رفضت تسجيل الرابطة بعد أن أنشأها أعضاء طائفة

أوروامو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ في أديس أبابا، رغم وجود ضمانات دستورية لحرية تكوين الجمعيات. ولا يزال مجلس حقوق الإنسان المخضرم يؤدي عمله دون أي شكل من أشكال الاعتراف الرسمي أو الاستجابة الرسمية لمناشدته المتكررة بتحسين حالة حقوق الإنسان. وأجبرت هيئات أخرى لرصد حقوق الإنسان، مثل لجنة حقوق الإنسان لأوغادين، وجمعية سجناء أوروامو السابقين لنصرة حقوق الإنسان، ولجنة التضامن مع السجناء السياسيين الإثيوبيين، على العمل في الخفاء أو في المنفى، ولم تستطع نشر التقارير البالغة الأهمية إلا في الخارج، مستخدمة في ذلك شبكة الإنترنت بصورة متزايدة. وأذنت الحكومة لعدة هيئات تعمل في مجال التثقيف على الحقوق المدنية وحقوق الإنسان بممارسة أنشطتها.

وقد عقد في أديس أبابا في أيار/ مايو مؤتمر دولي لحقوق الإنسان يتناول إنشاء لجنة لحقوق الإنسان ومكتب لأمين المظالم، ورعت المؤتمر جهات مانحة دولية ونظمه مجلس ممثلي الشعب. ومن الأطراف البارزة التي غابت عن المؤتمر ولم توجه الدعوة إليها مجلس حقوق الإنسان الإثيوبي ورابطة حقوق الإنسان فضلا عن الصحافة الخاصة.

دور المجتمع الدولي

الأمم المتحدة

في قرار اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع في ٢٦ حزيران/يونيه، طالب المجلس بالوقف الفوري للنزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا، وحث كلا الطرفين على التعاون مع جهود الوساطة التي تتزعمها منظمة الوحدة الأفريقية. كما أنشأ القرار صندوقا استئمانيا لتمويل أي بعثة تقنية ترسلها الأمم المتحدة في نهاية المطاف لتخطيط الحدود. وبحلول أواخر تشرين الأول/أكتوبر، كان دور الأمم المتحدة في السعي إلى حل الخلاف لا يزال ضعيفا، في الوقت الذي كان يحتمل فيه أن يتحول الخلاف مرة أخرى إلى حرب مسلحة.

وقد أصدرت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ماري روبنسون، في ١ تموز/يوليه، بيانا أعربت فيه عن القلق إزاء انتهاك حقوق الإنسان للإريتريين الذين يجري طردهم من إثيوبيا، وناشدت البلدين حل الخلاف بينهما بالوسائل السلمية. وردت إثيوبيا ردا غاضبا، وطالبت بتعديل فوري لما وصفته ببيان لا أساس له واتهمته - على لسان وزارة خارجيتها - بأنه "من النوع الذي يقوض الثقة في مكتب (مفوضية) الأمم المتحدة (لحقوق الإنسان)".

وعلى النقيض مما ذكرته الوزارة، فإن مصداقية الأمم المتحدة لن يضرها إلا عدم مراعاة حقوق الإنسان رغم ما لها في البلد من أنشطة تتسم بالتنوع وتعدد المستويات. فمسؤولو الأمم المتحدة يقومون بزيارات كثيرة لأديس أبابا، التي هي أيضا مقر منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة. وإثيوبيا هي ثالث أكبر مستفيد من الدعم الذي تقدمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة على

النطاق العالمي، وهي أيضا أحد الأربعة الأوائل المستفيدين من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على الصعيد العالمي. وفي أواخر نيسان/أبريل، أجرى الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، محادثات مع المسؤولين الحكوميين الإثيوبيين ومسؤولي منظمة الوحدة الأفريقية بشأن مستقبل السلام في منطقة شرق ووسط أفريقيا. وأعرب عن تفاؤله الحذر بنهاية عقد من الصراعات في أفريقيا وظهور "أفريقيا جديدة" تبذل - حسب تصوره - جهودا من أجل "نبذ العنف واعتناق الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان وتشجيع الإصلاح الاقتصادي". وبعد أسبوعين فقط من انتهاء جولة الأمين العام، شبت صراعات مميتة جديدة في منطقة شرق ووسط أفريقيا.

- - - - -